ارتياح مغربي لـ«تفهم» شيراك مشروع الحكم الذاتي بالصحراء الغربية

الرباط ـ «القدس العربي»
من محمود معروف:

قالت مصادر رسمية فرنسية ان الرئيس الفرنسي جاك شيراك وصف صيغة مشروع الحكم الذاتي الذي يقترحه المغرب لحل سلمي لنزاع الصحراء الغربية بأنه مشروع «بناء».

ونقلت وكالة الانباء المغربية عن الناطق الرسمي باسم قصر الاليزيه ان الرئيس جاك شيراك ابلغ وفدا مغربيا التقاه صباح امس في باريس «شكر الوفد المغربي على اختيار فرنسا كأول بلد يتم إطلاعه على تصورات المغرب بشأن مستقبل» الصحراء و«المخطط الذي يواكبه والذي وصفه الرئيس شيراك بالبناء».

ويعتبر الوفد الذي استقبله شيراك ارفع وفد مغربي رسمي يزور دولة اخرى لشرح المقاربة المغربية لتسوية سلمية لنزاع الصحراء المتفجر منذ منتصف سبعينات القرن الماضي ويأمل المغرب ان تتدخل الاطراف الدولية المؤثرة لدى الجزائر وجبهة البوليزاريو لقبول اقتراحه حول الحكم الذاتي.

ويضمن الوفد المغربي الذي يرأسه شكيب بن موسى وزير الداخلية المغربي كلا من الطيب الفاسي الفهري وزير الشؤون الخارجية و فؤاد عالي الهمة الوزير في الداخلية ومحمد ياسين المنصوري المدير العام للإدارة العامة للدراسات والمستندات نظرا لموقع كل منهم في صناعة القرار المغربي ومسؤوليتهم في تدبير ملف النزاع الصحراوي.

وحسب وكالة الانباء المغربية فإن زيارة الوفد الوزاري المغربي الى باريس تهدف إلى إطلاع المسؤولين الفرنسيين على المراحل التي قطعها مسلسل بلورة مشروع أولي لمقترح منح الصحراء الغربية حكما ذاتيا في إطار سيادة المغرب ووحدته الوطنية والترابية.

وقالت ان الوفد المغربي « قام بإطلاع الرئيس شيراك على الخطوط العريضة لما وصل إليه الآن مشروع الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية للمملكة، وفق ما تمخضت عنه المشاورات التي تمت وفق مسار ديمقراطي وتشاركي على الصعيدين الوطني والمحلي».

ونقلت الوكالة عن مصادر الوفد المغربي أن «الوفد أطلع كذلك الرئيس الفرنسي على أن مشروع الحكم الذاتي يقوم على ثلاثة ثوابت أساسية هي احترام السيادة والوحدة الوطنية، والأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للجهة، ومراعاة المعايير والمواصفات الدولية في مجال الحكم الذاتي».

وأضاف المصدر أنه «تم خلال هذا اللقاء أيضا التطرق للمسلسل الذي من شأنه أن يؤدي، في إطار الامم المتحدة، إلى التوصل إلى حل سياسي نهائي يحظى بالقبول المتبادل، لهذا النزاع الاقليمي على أساس المقترح المغربي المتعلق بالحكم الذاتي».

وأكد أن «المسعى المغربي يندرج تماما في إطار النداء الذي ما فتئ يوجهه مجلس الأمن منذ نيسان/أبريل 2004 إلى الاطراف وإلى دول المنطقة لتجاوز المأزق الحالي والتقدم نحو تسوية سياسية».

وكشف القصر الملكي المغربي خلال الايام الماضية مشاوراته مع المسؤولين وقادة الاحزاب المغربية وزعماء قبائل واعيان الصحراء الغربية في اطار ما يصفه المسؤولون المغاربة بلورة الصيغة النهائية للمقترح المغربي لمنح الصحراويين حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية المفترض لان يقدمه لاعضاء مجلس الامن الدولي قبل نهاية نيسان/ابريل القادم.

وتعتبر باريس المحطة الاولى لمبعوثين من الملك محمد السادس الى الدول الاعضاء في مجلس الامن للاستماع الى ملاحظاتهم على صيغة مقترحه الاولية حتى يضمن قبول مجلس الامن للمقترح ويضمنه قراره القادم بشأن نزاع الصحراء المتوقع صدوره نهاية نيسان/ابريل القادم في ختام جولة نقاش عادية يجريها المجلس كل ستة اشهر يمدد فيها ولاية قوات الامم المتحدة المنتشرة بالمنطقة المتنازع عليها والمعروفة باسم المينورسيو.

ومنذ اندلاع النزاع وانتقال ملفه من منظمة الوحدة الافريقية الى الامم المتحدة سنة 1984 اصدر مجلس الامن العديد من القرارات كانت ابرزها قراره 1991 بشأن وقف اطلاق النار واجراء استفتاء يقرر من خلاله الصحراويون مصيرهم في دولة مستقلة او الاندماج بالمغرب والذي اعتبر مرجعية القرارات التي صدرت عقب ذلك والتي كانت في معظمها روتينية وتذكير بقراراته ودعوته لاطراف النزاع بضرورة التعاون مع الامين العام لتسوية النزاع والاسراع بتنفيذ ما يتم الاتفاق بشأنه.

وشكل القرار 1495 الذي اصدره مجلس الامن في تموز/يوليو 2003 محطة اساسية في تطورات النزاع حيث تبنت الادارة الامريكية مشروعا لوزير الخارجية الامريكي الاسبق جيمس بيكر الذي قدمه لمجلس الامن بصفته مبعوثا للامين العام للامم المتحدة لتسوية النزاع.

ويتضمن المشروع الذي تحفظ عليه المغرب منح الصحراويين حكما ذاتيا تحت السيادة لفترة ما بين اربع الى خمس سنوات تجري بعدها الامم المتحدة استفتاء تقرير المصير للصحراويين وان على اطراف النزاع تطبيق القرار بغض النظر عن موقفها او ملاحظاتها وهو ما اعتبره المغرب قرارا بتكليفه بالاعداد لدولة مستقلة بالصحراء الغربية التي تطالب بها جبهة البوليزاريو واسفر تحرك سريع للرئيس جاك شيراك الذي كانت تربط بلاده انذاك علاقات متوترة مع واشنطن بسبب الغزو الامريكي للعراق الى حذف فقرة الزامية التنفيذ.

وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية امس الاثنين أن حكومة بلاده «تنتظر باهتمام بالغ» الى المقترحات التي يعتزم المغرب تقديمها بشأن مشروع الحكم الذاتي للصحراء الغربية.

ونقلت وكالة الانباء المغربية عن باري مارستون قوله «إننا ننتظر باهتمام بالغ المقترحات المتعلقة بمشروع الحكم الذاتي» مؤكدا ان بلاده تدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية ومتفاوض بشأنها لقضية الصحراء.

ونوه باري مارستون بتعيين الدبلوماسي البريطاني جوليان هارستون في منصب الممثل الخاص للأمين العام للامم المتحدة في الصحراء.

واثيرت في يوم دراسي نظمه حزب العدالة والتنمية الاصولي حول الصحراء تحت شعار «من أجل تدبير تعاقدي ومندمج لملف الوحدة الوطنية والترابية» في مدينة العيون كبرى حواضر الصحراء الغربية نقاشات ساخنة بين الناشطين الصحراويين وقيادة الحزب المشارك بالبرلمان.

وقالت صحيفة «الصباح» ان الناشطين الصحراويين المؤيدين لجبهة البوليزاريو الذين تصفهم بانفصاليي الداخل حضروا بكثافة في هذا النشاط مما اربك المنظمين.

وقالت مصادر من الحزب ان مقترح الحكم الذاتي المغربي يحتاج الى الكثير من النقاش والجهد من اجل اقناع انفصاليي الداخل اولا قبل مخاطبة الجزائر وجبهة البوليزاريو.

وقال الدكتور سعد الدين العثماني الأمين العام للحزب أن «الحكم الذاتي حل واقعي ومشرف للجميع».

وشدد على ضرورة الاهتمام بملفات التنمية وان تحظى القضايا التي تهم الإنسان بالمنطقة كمشكل البطالة ومشاكل السكن وغيرها من المشاكل بالمزيد من العناية واتخاذ مجموعة من الإجراءات لحلها.

وذكر بالمشاورات الأخيرة مع الأحزاب السياسية «حول مقترح الحكم الذاتي واستشراف ما سيتم في مرحلة لاحقة وثمن عاليا هذه المشاورات.

وأوضح العثماني أن هذا اليوم الدراسي «يهدف إلى تعميق التفكير في مشروع الحكم الذاتي وبعض شروطه وتفاصيله و في سيناريوهات المستقبل وذلك في إطار إعداد البرنامج الانتخابي للحزب».

وقال «لا يمكن للبرنامج الانتخابي للحزب في أفق الانتخابات المقبلة أن يغفل قضية مهمة مثل قضية الصحراء المغربية وقضية الحكم الذاتي ، باعتبار مقترح الحكم الذاتي هو الحل الوحيد الذي نراه في الأفق لنزاع مفتعل طال أمده».

شيراك مستقبلا وزير الداخلية المغربي شكيب بن موسى (وسط)
ووزير الدولة في الخارجية الطيب الفاسي الفهري امس بقصر الاليزيه بباريس

«امنستي» تدعم نشطاء صحراويين والبوليزاريو تعتبر الحكم الذاتي «باطل»

■ لندن ـ «القدس العربي»: طالبت منظمة العفو الدولية بوقف «المضايقات» التي قالت ان مدافعين عن حقوق الانسان بالصحراء الغربية يتعرضون لها على يد السلطات المغربية. وقالت منظمة العفو الدولية في بيان تسلمت «القدس العربي» بلندن نسخة منه امس «عشية المحاكمة التي ستجري في العيون للمدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان إبراهيم الصبار وأحمد السباعي، تخشى (المنظمة) من أن يكون الرجلين يتعرضان للمضايقة القضائية بسبب عملهما كمدافعين عن حقوق الإنسان ودعوتهما لمنح حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية».

ويواجه الصبار، وهو الامين العام لـ«الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية» مع السباعي، يواجه تهماً تتضمن الانتماء لجمعية غير مرخص لها والتحريض على أنشطة الاحتجاج العنيفة ضد الإدارة المغربية للصحراء الغربية.

ودعت «امنستي» السلطات المغربية إلى التأكد من أن الاجراءات تستوفي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. لكنها استدركت بالقول «بيد أنها (المنظمة) تعتقد أن الرجلين، اللذين مضى عليهما في الاعتقال أكثر من نصف عام، ربما يكونان سجيني رأي، وفي هذه الحالة يجب الإفراج عنهما فوراً ودون قيد أو شرط. وتزداد حدة بواعث قلق المنظمة بحقيقة أن إبراهيم الصبار قد سبق صدور حكم عليه في محاكمة سابقة بالسجن لمدة سنتين استناداً إلى تهم تعتقد منظمة العفو الدولية أنها يجوز أن تكون ملفقة».

وجرت المحاكمة السابقة لإبراهيم الصبار بعيد إلقاء القبض عليه. واتُهم بالاعتداء على شرطي وعصيان أمره خلال توقيفه، لكنه نفى التهمة وأصر على أن أفراد الشرطة أقدموا في الحقيقة على ركله وصفعه وإهانته. وأشار مدافعون صحراويون آخرون إلى سوء معاملة مشابه أو أشد قسوة خلال توقيفهم أو استجوابهم. وحُكم عليه بالسجن سنتين في 27 يونيو/حزيران 2006. وفي المحاكمة ذاتها، أُدين الشقيقان أحمد والصالح هدي، اللذان كانا مسافرين مع الصبار والساعي اثناء توقيفهما بتهم مشابهة وصدرت عليهما عقوبة بالسجن ثلاث سنوات وسنة. وأكدت محكمة الاستئناف القرار في 20 يوليو/تموز 2006.

وتعتقد «امنستي» ان الصبار والسباعي «استُهدفا بسبب دورهما في جمع معلومات ونشرها حول انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، فضلاً عن دعوتهما العلنية لمنح سكان الصحراء حق تقرير المصير».

وكان قد قُبض عليهما في 17 يونيو/حزيران 2006 عند نقطة تفتيش للشرطة أُقيمت في العيون اثناء عودتهما بالسيارة من بلدة بوجدور المجاورة.

الى ذلك (اف ب)، اعلن وزير الخارجية الصحراوي محمد سالم ولد السالك في الجزائر ان مشروع الحكم الذاتي المغربي في الصحراء الغربية الذي عرض على الرئيس شيراك «باطل ولاغ». واعتبر الوزير في مؤتمر صحافي ان «مشروع المحتل باطل ولاغ وقد مات قبل ان يولد وهو هروب الى الامام لانه ينتهك الشرعية الدولية».

وحذر ولد السالك من ان «الشعب سيقاوم ويقاتل ويكافح حتى استكمال حقه في تقرير المصير مهما كلفه ذلك من ثمن». واعتبر ان هذا المشروع «خطوة احادية الجانب لان لا الجمعية العامة للامم المتحدة ولا مجلس الامن الدولي ولا امينها العام طلبوا من طرفي النزاع، المغرب وجبهة البوليزاروتقديم اقتراحات جديدة».

زرهوني: التأشيرة الليبية على الجزائريين تؤثر سلبا على البناء المغاربي.. وتسليم عبد المؤمن خليفة امر مهم في العلاقات مع بريطانيا

■ الجزائر ـ «القدس العربي»: مازال الجدل قائما في الجزائر حول مصير رئيس مجموعة الخليفة الاقتصادية المفلسة عبد المؤمن خليفة وما اذا كانت السلطات البريطانية قد وافقت على تسليمه لنظيرتها الجزائرية.

وقال وزير الداخلية يزيد زرهوني امس الاثنين ان السلطات البريطانية «تدرك جيدا ان مصير هذا الشخص مهم في العلاقات الجزائرية ـ البريطانية».

ولكن الوزير زرهوني لم يوضح هل سلمت السلطات الجزائرية طلبا رسميا في هذا الشأن للسلطات البريطانية.

ورفض الوزير الذي كان يتحدث على هامش ملتقى تكويني لرؤساء الدوائر بالمدرسة العليا للادارة بالعاصمة الجزائرية القول هل تحقق تقدم في المفاوضات الجارية بين البلدين لتسليم هذا عبد المؤمن خليفة قصد محاكمته، واكتفى بالقول «اننا نعمل على هذا الملف» وان الحكومة البريطانية «تعلم ان هذا امر مهم في علاقاتنا».

واعقبت تصريحات زرهوني لقاء مطولّ مساء الاحد وزير العدل الجزائري الطيب بلعيز مع السفير البريطاني بالجزائر اندرو تيزوريير تناول القضايا المعلقة بين البلدين وخاصة في مسألة تسليم المطلوبين.

وقالت مصادر اعلامية محلية ان قضية تسليم الثري الجزائري عبد المؤمن خليفة الفار الى العاصمة البريطانية منذ بداية سنة 2003 بعد ان تورط في افلاس مجموعته الاقتصادية طغت على هذا الاجتماع الاول من نوعه.

ولم تكشف وزارة العدل عما جرى في هذا اللقاء وفضلت التكتم على ما جرى فيه، وخاصة فيما يتعلق بالتوقيع على اتفاقية تسليم المطلوبين بين الدولتين بمن فيهم عبد المؤمن خليفة.

وتزامن اللقاء مع المحاكمة الجارية اطوارها بمحكمة جنايات البليدة (50 كلم جنوب) التي يمثل امامها 104 اشخاص وجهت لهم تهم تبديد اموال عمومية قدرت باكثر من ملياري دولار.

وكان المحامي فاروق قسنطيني رئيس اللجنة الاستشارية لترقية حقوق الانسان في الجزائر (حكومية) اكد قبل يومين ان تسليم عبد المؤمن خليفة «مسألة وقت فقط».

وتتناقض هذه التصريحات المتفائلة مع تصريحات عبد المؤمن خليفة ذاته الذي ابلغ قناة «الجزيرة» القطرية ان السلطات البريطانية لن تسلمه لنظيرتها الجزائرية طالما انه حصل على حق اللجوء في المملكة المتحدة.

في سياق اخر، قال وزير الداخلية الجزائري ان قرار الجماهيرية الليبية بفرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين ستكون له «انعكاسات سلبية على بناء اتحاد المغرب العربي».

وقال زرهوني في تصريح صحافي امس «اذا كانت السلطات الليبية رأت في قرارها حماية لامنها فهذا يدخل في اطار سيادتها، وهي حرة في ذلك، ولكن هذا الامر ستكون له انعكاسات سلبية على مقاربتها فيما يخص العلاقات المغاربية في اطار السعي الى بناء الاتحاد المغاربي».

ويعد هذا اول رد رسمي جزائري على القرار الليبي الذي كشف عنه وزير الداخلية الليبي خلال اجتماع وزراء الداخلية العرب المنعقد الاسبوع الماضي بالعاصمة التونسية واثار استغراب الجزائريين.

ولم يذكر الوزير اذا كانت السلطات الجزائرية ستتعامل بالمثل في هذه القضية كما هو الحال فيما يخص قرارها باغلاق الحدود مع المغرب ردا على قرار الرباط سنة 1994 بفرض تأشيرة على الجزائريين.

ومن جهة اخرى قلل زرهوني من اهمية التغيير الحاصل في تسمية «الجماعة السلفية للدعوة والقتال» الى «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي».

وقال زرهوني «اننا امام نفس العناصر ونفس تقنيات العمل المسلح»، ولكنه اكد ان اجهزة الامن «ستبقى يقظة وتتعامل بنفس الحيطة مع العناصر المسلحة مهما كانت تسمياتها». ودعا السكان الى التزام الحيطة والحذر ايضا.

الجزائر: حادث سير يخلف 11 قتيلا وحصيلة العام الماضي 3379 ضحية

■ الجزائر ـ «القدس العربي»: خلف حادث سير مروع وقع مساء الاحد بشرق الجزائر العاصمة 11 قتيلا و8 مصابين بجراح متفاوتة.

وقُتل الضحايا في اصطدام بين شاحنة من الوزن الثقيل وحافلة صغيرة لنقل المسافرين بولاية البويرة (120 كلم شرق).

وقالت مصالح الدرك الوطني ان الحادث وقع في بلدة قالوس على الطريق الوطني رقم 5 الرابط بين الجزائر العاصمة ومدن الشرق الجزائري والذي يشهد يوميا وقوع حوادث مماثلة بسبب كثافة السير عليه.

واضافت المصادر ان معظم ضحايا هذا الحادث من ركاب الحافلة التي كانت تسير في الاتجاه المعاكس للشاحنة المقطورة.

وارجعت مصالح الدرك اسباب الحادثة الى فقدان سائق الشاحنة التحكم في عربته بالنظر الى السرعة المفرطة التي كان يسير بها وكذا الى الامطار الغزيرة التي تهاطلت على المنطقة خلال اليومين الاخيرين.

ويعد هذا اخطر حادث سير تعرفه الجزائر منذ بداية العام الجاري.

وخلف حادث مماثل مقتل ثلاثة اشخاص واصابة خمسة اخرين بمدينة الجلفة الواقعة على بعد 275 كلم جنوب العاصمة ارجعت مصادر امنية سببه الى الرؤية السيئة والضباب الكثيف الذي غطى المنطقة.

وتزامن وقوع هذين الحادثين المروعين مع نشر مصالح الدرك حصيلة حوادث السير في الجزائر للعام لماضي. وجاء في الحصيلة ان 3379 شخصا قتلوا واصيب 41 الفا في حوادث السير بالبلاد.

وذكرت الحصيلة ان عدد حوادث السير عرف ارتفاعا ملحوظا تجاوز الـ24 الف حادث خلفت عدد القتلى المذكور واكثر من 41 الف جريح قياسا بـ2932 قتيلا.

وصوله الى الحكم يعني الانحياز للجزائر والحزم تجاه المغرب

تقدم اليمين باسبانيا واحاديث عن انتخابات مبكرة

مدريد ـ «القدس العربي» ـ من حسين مجدوبي:

بدأت شعبية الحكومة الاشتراكية بزعامة خوسي لويس رودريغيث سبتيرو تتدهور وفي المقابل بدأ الحزب الشعبي بزعامة ماريانو راخوي يقدم نفسه كبديل آني للحكومة بدل الاستمرار في المعارضة، وتتحدث الطبقة السياسية عن احتمال إجراء انتخابات تشريعية مبكرة قد تحمل اليمين الى الحكم وفق آخر استطلاع للرأي، وقد تنتج عن هذه العودة عودة أخرى للمشاكل بين الرباط ومدريد في القضايا العالقة.

في هذا الصدد نشرت جريدة «آ بي سي» أمس الاثنين استطلاعا للرأي منح الحزب الشعبي 42,7 % من الأصوات في حالة إجراء انتخابات في الوقت الراهن بينما حصل الحزب الاشتراكي الحاكم بزعامة خوسي لويس رودريغث سبتيرو على 40 %. وهذه أول مرة منذ فوز الاشتراكيين في انتخابات 14 اذار/مارس 2004 يتقدم الحزب الشعبي اليميني المعارض على الاشتراكي الحاكم في استطلاع للرأي.

وفي استطلاع آخر أنجزه معهد الدراسات الاجتماعية التابع للحكومة، كشفت النتائج التي تم تقديمها يوم الثلاثاء الماضي أن أغلبية الإسبان يرون بعين التشاؤم سنة 2007، ويتهمون الحكومة بعدم التدبير الحسن والمناسب لملفات من قبل الهجرة والارهاب والمخدرات والسكن والبيئة.

ولعل أكبر ضربة تلقتها حكومة سبتيرو هي فشل المفاوضات مع إيتا وعودة هذه المنظمة الارهابية الى ممارسة العنف كما حدث يوم 30 كانون الاول/ديسمبر الماضي باعتداء ضد مطار العاصمة مدريد خلف مقتل شخصين. ووظفت المعارضة اليمينية الشارع ضد الحكومة في مفاوضات السلام مع إيتا، فيوم السبت الماضي استطاعت حشد مئات الآلاف في العاصمة مدريد للمطالبة باستقالة سبتيرو ووقف أي مفاوضات مع إيتا.

ويبقى الأساسي ليس التقارب بين الحزبين أو تفوق الشعبي على الاشتراكي بقرابة ثلاث نقط بقدر ما يركز عليه المحللون السياسيون هو الفارق الذي كان لصالح الحزب الاشتراكي خلال انتخابات اذار/مارس 2004 أي حوالي عشر نقاط والتقدم الذي حققه الحزب الشعبي الذي يحرز تقدما مستمرا في جميع استطلاعات الرأي.

ووسط هذه التطورات، تبقى الانتخابات البلدية التي ستجري في مايو المقبل المحدد الرئيسي لأي تطور مستقبلي، فجريدة «آ بي سي» نشرت مؤخرا أن هناك احتمال دعوة سبتيرو الى انتخابات تشريعية سابقة لأوانها إذا كانت نتائج الانتخابات البلدية في صالح الحزب الشعبي المعارض، وذلك بهدف وقف مزيد من التدهور والابقاء على الآمال في الفوز في الاستحقاقات التشريعية. فإذا استمر الوضع على ما هو عليه الآن، أي تقدم حثيث للحزب الشعبي وتدهور مستمر للحزب الاشتراكي، فخلال السنة المقبلة ستكون الانتخابات في صالح الحزب الشعبي أوتوماتيكيا.

ومن جهة أخرى، سيفضل رجال الاعمال الاسبان والشركات الكبرى حكومة يمينية في حالة فوز اليمين في فرنسا، إذ يعتقدون أن اليمين الاسباني بزعامة ماريانو راخوي سيكون في تناغم مع كل من فرنسا برئاسة نيكولا ساركوزي والمانيا بزعامة المستشارة أنجيلكا ميركل، علما أن علاقات ساركوزي وميركل متوترة مع سبتيرو.

وطيلة الثلاث سنوات الأخيرة، تبنى الحزب الشعبي سياسة متشددة ضد المغرب بل ووظف القضايا العالقة في العلاقات الثنائية ضمن استراتيجيته للهجوم على حكومة سبتيرو حتى تحول المغرب الى موضوع داخلي بالأساس وليس ضمن السياسة الخارجية. وحضر المغرب عشرات المرات في أسئلة البرلمانيين من الحزب الشعبي، حضر في تفجيرات 11 مارس عبر تلميح لدور ما للمخابرات المغربية في

زعيم المعارضة ماريانو راخوي

هذه الاعتداءات وفي الصيد البحري وفي الهجرة وخاصة هجرة القاصرين وفي الحدود البحرية بين البلدين وفي ملفي سبتة ومليلية المحتلتين.

احتمال وصول الحزب الشعبي الى الحكم في انتخابات سابقة لأوانها قد يعني عودة التوتر بين مدريد والرباط، فحكومة يمينية ستحاول تبني سياسة متشددة.

في هذا الصدد قال المحلل السياسي الخبير بالعلاقات المغربية ـ الاسبانية، بيدرو كاناليس، لـ«القدس العربي» انه يستبعد تبني الحزب الشعبي في حالة وصوله الى الحكم سياسة متشددة تجاه المغرب كتلك التي مارسها خوسي ماريا أثنار خاصة ما بين سنتي 2001 و2002.

واضاف ان الحزب الشعبي «سيتبنى سياسة حازمة، إذ سيطالب الرباط بالالتزام بالاتفاقيات الموقعة في مختلف المجال وسيطالب بنتائج ملموسة في هجرة القاصرين والحدود البحرية والمخدرات والارهاب، ولا ننسى أن الحزب انتقد سبتيرو لعدم تبني مواقف حازمة في المغرب وبالتالي سيحاول أن يكون مختلفا».

وحول موقف حكومة يمينية في نزاع الصحراء يقول بيدرو كاناليس ان الحزب الشعبي «سيلتزم بموقف الأمم المتحدة دون تبني موقف لصالح المغرب أو البوليزاريو، وعليه لا يجب انتظار تغيير جذري في موقف الحزب».

ويبقى تخوف الرباط الحقيقي هو أن عودة الحزب الشعبي الى الحكم قد يعني إحياء محور مدريد ـ الجزائر ضد المغرب كما وقع ما بين 2001 و2003. فالمغرب عانى خلال هذه الفترة من التنسيق الذي كان قائما بين البلدين، حيث كانت الجزائر الوحيدة في العالم العربي والاسلامي التي وقفت الى جانب مدريد وأيدت موقفها في نزاع جزيرة تورة صيف 2002، وهو موقف عكس وقتها مدى التنسيق بين رئيس الحكومة السابق خوسي ماريا أثنار والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة. فهناك إحساس وسط الحزب الشعبي أن سبتيرو مال كثيرا نحو المغرب على حساب الجزائر وجبهة البوليزاريو وأنه ينبغي تصحيح هذا الخلل.

موريتانيا ترفض رسو زورق يقل مهاجرين باكستانيين

■ نواكشوط ـ رويترز: قالت الحكومة الموريتانية امس الاثنين انها رفضت السماح برسو زورق يقل نحو 200 مهاجر باكستاني تعطل أثناء محاولته الوصول الى اوروبا.

وسحبت سفينة تابعة للبحرية الاسبانية الزورق الى موقعه الحالي في المياه الدولية قبالة ميناء نوادهيبو الشمالي الموريتاني للصيد لكن السلطات هناك رفضت اعطاء الاذن للزورق وركابه بالرسو.

وقالت وزارة الخارجية في بيان «موريتانيا ترفض السماح للزورق بالرسو... موريتانيا ليست لها علاقة بتعطل هذا الزورق او بتحمل المسؤولية عمن هم على متنه».

وقال احمد ولد حي من الهلال الاحمر الموريتاني في وقت متأخر الاحد ان الزورق على مسافة 32 كيلومترا قبالة الساحل في المياه الدولية.

وأضاف أن من المعتقد أن الزورق أبحر من غينيا في طريقه الى جزر الخالدات الاسبانية.

ووصل نحو 30 الف مهاجر بشكل غير مشروع بالزوارق الى جزر الخالدات عام 2006 حيث يبحث معظمهم عن وظائف لكن السلطات الاسبانية تعتقد أن حوادث تحطم الزوارق والجوع يتسببان في وفاة واحد من كل ستة على طول الطريق.

ومعظم المهاجرين من السنغال جارة موريتانيا الجنوبية او دول أخرى في المنطقة لكن بعض المهاجرين الاسيويين يستخدمون هذا الطريق للوصول الى اوروبا.

وقال كارلوس دي فرانشيسكو نائب الملحق العسكري في السفارة الاسبانية في موريتانيا ان محرك الزورق المنكوب تعطل وانه كان من الواجب على موريتانيا السماح له بالرسو.

وأضاف «وفقا للاتفاقيات التي وقعتها اسبانيا مع السنغال وموريتانيا فان جميع الزوارق المعرضة للخطر يجب أن تسحب الى أقرب ميناء».

انتخابات مجلس الشيوخ في موريتانيا: تحالف الاكثرية السابقة يهيمن على مجلس الشيوخ

■ نواكشوط ـ اف ب: اعلنت وزارة الداخلية ان نتائج الدورة الثانية من انتخابات مجلس الشيوخ في موريتانيا اكدت هيمنة تحالف الاكثرية الرئاسية السابقة على مجلس الشيوخ بفوزه بـ11 من المقاعد الـ15 التي كانت ما تزال شاغرة.

وقد انتخب 37 من اصل 53 من اعضاء مجلس الشيوخ في الدورة الاولى.

وافادت النتائج النهائية للانتخابات التي وزعتها وزارة الداخلية، ان المستقلين المنضوين في تحالف «الميثاق» الذي كان يشكل الاكثرية في عهد الرئيس السابق معاوية ولد الطايع، فازوا بـ37 مقعدا في مقابل 15 لتحالف قوى التغيير الديمقراطي (معارضة سابقة).

وبذلك بات تحالف الميثاق التي يشكل الاكثرية في الجمعية الوطنية بحصوله على 55 مقعدا في مقابل 41 لتحالف قوى التغيير الديمقراطي، يهيمن على مجلس الشيوخ بفوزه بأكثر من 70% من المقاعد.

واوضحت وزارة الداخلية ان اربعة من اعضاء مجلس الشيوخ ما زال يتعين انتخابهم، ثلاثة من قبل اعضاء مجلس الشيوخ انفسهم وواحد الغيت عملية التصويت في شأنه «بسبب مخالفات»، على ان ينظم الانتخاب في وقت لاحق.

واعربت الوزارة في بيان اصدرته مساء الاحد عن ارتياحها لـ«الظروف الممتازة» التي اجريت فيها الانتخابات التي ستليها في اذار/مارس انتخابات رئاسية هي المحطة الاخيرة في سلسلة عمليات انتخابية نظمت منذ 2006.

وتختتم الانتخابات الرئاسية مرحلة انتقالية من 19 شهرا بدأت مع الانقلاب العسكري الذي اطاح بالرئيس الموريتاني السابق معاوية ولد سيد احمد الطايع في آب/اغسطس 2005.

ندوة بالرباط حول «غوانتانامو وعولمة انتهاكات حقوق الانسان»

المركز المغربي لحقوق الإنسان قلق على تراجع حريات الرأي والصحافة والنشر بالمغرب

■ الرباط ـ «القدس العربي»: اعرب المركز المغربي لحقوق الإنسان (مستقل) عن قلقه واهتمامه البالغين من ما وصفه «سلسلة التراجعات المسجلة خلال الآونة الأخيرة على مستوى ممارسة حرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر بالمغرب» والمتمثل حسب المركز «في المتابعات القضائية لعدد من الصحافيين والمرتبطة بقضايا النشر والتعبير عن الرأي، ومنع منشورات من الصدور».

وقال بلاغ للمركز ارسل لـ«القدس العربي» انه «سجل ببالغ الأسف هذه التراجعات» التي يعتبرها «انتكاسة عن التقدم الذي سبق لبلادنا أن حققته في السابق، في مجال حرية الرأي والتعبير والممارسة الصحافية وتشكل تعارضا مع كل الشعارات والتصريحات الرسمية المؤكدة على احترام حقوق الإنسان».

واكد المركز تضامنه اللامشروط مع الصحافيين الذين تعرضوا ولا يزالون لمضايقات بسبب ممارستهم المهنية ودعا السلطات المغربية إلى العمل على احترام حرية وممارسة الصحافة وحرية النشر، والابتعاد عن اعتماد المقاربة الأمنية في التعاطي مع قضايا الصحافة والنشر ووقف كل الاعتداءات والمضايقات التي تتعرض لها الصحافة المغربية والمطابع التي تطبع الجرائد، وتمكين الصحافيين من حقوقهم المضمونة بموجب الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وندد المركز بالمتابعات المرتبطة بقضايا الصحافة والنشر وبحرية الرأي والتعبير التي طالت العديد من الصحافيين مناشدا «الصحافيين في مختلف المنابر، العمل على تحصين حرية الصحافة من أي تشويش أو اختراق، وكذا الانتباه إلى ضرورة تأطير تلك الحرية بنوع من المسؤولية التي يحددون إطارها هم بأنفسهم؛ وذلك لحماية حرية التعبير والمجتمع من كل من قد يتخذ أية هفوة أو عثرة في الممارسة الإعلامية هنا أو هناك ذريعة لخنق الحريات من جديد والإجهاز على المكتسبات» كما ناشد «كافة المنظمات والهيئات الحقوقية وكافة الغيورين من أجل التجند للدفاع عن حرية الرأي والتعبير بما يكفل الحق في الوصول إلى المعلومات والحقائق».

في سياق قريب، ينظم ناشطون مغاربة في ميدان حقوق الانسان غدا الاربعاء ندوة حقوقية بعنوان «غوانتانامو وعولمة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان» وذلك في اطار تحركات الحقوقيين المغاربة لاغلاق هذا المعتقل الذي اقامته الولايات المتحدة بعد غزوها افغانستان 2001.

وينظم هذه الندوة التي تأتي بعد وقفة احتجاجية نظمت في وقت سابق امام مقر الامم المتحدة ست جمعيات حقوقية مغربية هي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف ومنظمة العفو الدولية ـ فرع المغرب والمرصد المغربي للسجون، جمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة ويشارك بها كل من عبد الرحيم الجامعي في مداخلة حول «مغاربة غوانتانامو» ومحمد السكتاوي حول تطبيع انتهاكات حقوق الإنسان في ظل «الحرب على الإرهاب» وعبد العزيز النويضي حول غوانتانامو والقانون الدولي.

وكانت المنظمات الست قد بعثت بمذكرة للامين العام للامم المتحدة يذكرونه فيها بدور الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان وما يفرضه عليها ذلك من مسؤولية التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان عبر العالم.

وقالت المذكرة انه اعتبارا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كما هو الحال بالنسبة لأوضاع المحتجزين تعسفيا بمعتقل غوانتانامو (الاعتقال بدون تهمة أو محاكمة أو بدون إمكانية الاتصال بالعائلة أو بالمحامين، ظروف الاعتقال السيئة وغياب إمكانية الانتصاف القضائي) وذلك منذ خمس سنوات ولمسؤولية الأمم المتحدة في حماية كل البشر من هذه الانتهاكات طالبت المنظمات الست هيئة الأمم المتحدة العمل على حث الحكومة الأمريكية على إغلاق معتقل غوانتانامو وتفعيل دور مجلس حقوق الإنسان في حماية معتقلي غوانتانامو والإفراج عنهم والإفراج عن كل المحتجزين في معتقل غوانتانامو بعد أن أمضوا سنوات رهن الاعتقال التعسفي وإسناد محاكمة أعمال الإرهاب والعدوان مستقبلا إلى هذه المحكمة بدلا من احتكار بعض الدول العظمى لهذه المهام بصفة انفرادية، أو عبر مجلس الأمن الذي تم تحريفه مرارا عن مهامه في محاربة العدوان وحفظ الأمن والسلم الدوليين.

وكانت محكمة مغربية قد حكمت الجمعة الماضي على مغربي كان معتقلا في غوانتانامو بالسجن عشر سنوات فيما قضت في وقت سابق ببراءة خمسة من المغاربة الافغان الذين كانوا ايضا في معقتل غوانتانامو وتسلمتهم السلطات المغربية من نظيرتها الامريكية في اوقات مختلفة.

وتقول الحكومة المغربية انها تعمل على تسلم خمسة مغاربة ما زالوا في معتقل غوانتانامو فيما تقول منظمات حقوقية ان هناك اكثر من 18 مغربيا في ذلك المعتقل الذي اثارت اقامته احتجاجات في مختلف انحاء العالم.

اعتقال مغربي في اسبانيا بتهمة التنسيق مع القاعدة لاستقطاب مجاهدين للعراق

■ مدريد ـ «القدس العربي»: اعتقلت الشرطة الاسبانية أمس الاثنين مواطنا مغربيا يدعى الجعفري بتهمة التنسيق مع تنظيم القاعدة وجماعات مسلحة في المغرب العربي وخاصة الجماعة الاسلامية المقاتلة الجزائرية.

وتم اعتقال هذا الشخص في مدينة رويس باقليم كاتالونيا شمال شرق اسبانيا بناء على مذكرة دولية أصدرتها السلطات المغربية تتهم فيها الجعفري باستقطاب مهاجرين للذهاب الى العراق للمشاركة في القتال ضد القوات الأمريكية وكذلك لتنفيذ عمليات في دول المغرب العربي.

ويعتقد أن الجعفري جزء من شبكة كانت نشطة في عدد من الدول الأوروبية مثل اسبانيا والمانيا وفرنسا.

وترى وزارة الداخلية الاسبانية أن هذه الشبكة استطاعت منذ الصيف الماضي استقطاب 32 شخصا وإرسالهم الى العراق لتنفيذ عمليات إرهابية علاوة للتخطيط لتنفيذ عمليات في المغرب.